(٥)

معضلة التحول الديمقراطي في مصر: منهجية أم إجرائية؟

لا أظن أن أزمة النظام السياسي في مصر بحاجة إلى الكثير من التحليلات، رغم أن مثل هذه التحليلات خاصة تجارب تحول النظم الشيوعية إلى الديمقراطية قد تفيد في العثور على الصيغة المناسبة لمواجهة هذه الأزمة.

وقد خلص هذا التحليل إلى أن الاحتمال الأصعب هو الاحتمال الذي يطرحه الواقع، وهو قدرة منظمات المجتمع المدنى على العمل معاً للضغط على النظام في مصر الذي يرفض أي تغيير، ويصر على استمرار الوضع الراهن بكل ما يحمله من مخاطر لمصر ولمجتمعها، وأن تتفق معا على قواعد اللعبة السياسية الجديدة. وأظن أن مثل هذه الكتابات والتحليلات تساعد على البحث عن مخرج لأزمة التطور السياسى في مصر، ولكنها تبتعد عن الواقع الذي يعانيه المصريون. فالثابت أن نظام الحكم في مصر قد قرر البقاء بل والدفاع عن نفسه ضد كل من يطالب بالتغيير، وأنه بالفعل أدمن البقاء بسبب الارتباط الوثيق بين السلطة والثروة، وارتباط السلطة المطلقة بالفساد المطلق، كما أدمن الفصل بين الفعل وبين شعارات يعلم أنها لم تعد تدغدغ عواطف الناس، ناهيك عن عقولهم التي تفتحت مع عصر الفضاء الفسيح وانتهاء عصر الريادة الإعلامية وغير الإعلامية المصرية في جميع المجالات، فأدرك أن ثبات الهدف وهو احتكار الثروة والسلطة لدوائر الحكم المتتابعة يقتضى المرونة في تنويع الوسائل والبث على كل الموجات وترديد بعض الكلمات التي أفرغها من مضمونها، مثل الثوابت والطبقات محدودة الدخل والفقراء بعد أن أصبح معظم الشعب معدماً، وبعد أن ارتبط قدر السلطة بمقدار ما يحوزه الفرد من ثروة طبعا بالطرق غير المشروعة. فالحاجة إلى الديمقراطية يجمع عليها النظام ومعارضوه، ولكن المشكلة هي كيف يفهم كل معنى الديمقراطية، وما علاقة الديمقراطية بالحرية، ثم ما علاقة ذلك كله بالفساد الذي ينخر في عظام الدولة فيقضى على كفاءتها وهيبتها في الداخل

والخارج، وأنشأ هوة سحيقة بين فقر الدولة وثراء المجتمع، وبين الأداء الرسمي في جميع المواقع وبين قدرات المجتمع، فأصبحت رقبة الجسد المصري مثل عنق الزجاجة المختنق يحتاج إلى عملية لكي تمر قدرات الجسد عبر العنق لتغذى الرأس. ومن الطبيعي أن فساد الرأس بسبب فقر الدم سوف يؤدى إلى موت كل الجسد. ومعنى ذلك أن فض الاشتباك بين النظام وقوى المجتمع المدنى لم يتحقق تاريخياً إلا بانقلاب عسكرى أو بثورة شعبية تكتسح النظام، وقد انتهت كل الانقلابات العسكرية إلى كوارث أنكى، بينما نجحت الثورات الشعبية في جرف النظم البائدة في عشرين دولة حتى الآن، بدأت بالثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وإنتهاء بثورات الالوان البرتقالية والبنفسيجية والحمراء في الجمهوريات السوفيتية السابقة، حيث أصبح ترتيب هذه الثورات الشعبية أداة جديدة أخترعتها واشنطن لمناهضة روسيا الاتحادية في عقرى دارها. والحق أن التحولات العنيفة للنظم السياسية قد تؤدى إلى أضطراب الاوضاع بعد ذلك في هذه الدول، وقد يصبح من الصعب تحويل هذه الثورات الشعبية إلى نظم سياسية هادئة ومستقرة. ولذلك فإنني أفضل البحث عن بديل ثالث سلمي ومنظم قبل الطوفان.

ومعنى ذلك أن إشكالية البحث في الأسلوب العلمي للتحول الديمقراطي كعملية اجتماعية وسياسية مسألة بالغة التعقيد، ولذلك لا مفر من تجزئة هذه العملية السياسية، بحيث يمكن القبول ببعض الآليات التي تفضى إلى تحول ديمقراطي، وهو الإصرار على سلامة العلاقة بين المرشح والناخب، ونزاهة تعبير الناخب عن إرادته، لأن هذه الإرادة تتعرض للعبث في مرحلتين، الأولى إذا ساومه المرشح بمال أو منفعه، والناخب يعلم يقيناً عدم صلاحية هذا المرشح ليمثل الأمة في البرلمان أو في مقعد الرئاسة. والمرحلة الثانية، حين يتم تزوير إرادة الناخب في صناديق الانتخاب. وفي ظنى أن المرحلة الأولى هي الأخطر إذا قيست بخطر المرحلة الثانية التي تعالجها الرقابة الدولية، والتى لا تصلح لعلاج خطر المرحلة الأولى. وبعبارة أخرى فإن الرقابة الدولية على الانتخابات قد تؤدي إلى إضفاء الشرعية على فساد إرادة الناخب حين يغتصبها المرشح بمال أو وعود.

على أن تجزئة عملية التحول الديمقراطي تسمح بالإصرار على احترام حقوق الإنسان من جانب السلطة التنفيذية، وأن يكون رئيس الدولة والحكومة ووزراء العدل والداخلية

مسؤولون جميعاً عن الانتهاكات، كما تسمح هذه التجزئة بالتمسك باحترام القانون ووقف الفساد ومحاسبة المسئولين جميعاً عن سلوكهم ومصادرة ثرواتهم، ويتم ذلك من جانب جبهة قومية تضم كافة طوائف المجتمع المدنى التي يجب أن تلتزم جميعاً الجدية في مراقبة هذه القضايا الخمس: إرادة الناخب وسلامة العملية الانتخابية، انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، الفساد المالى والإدراى وهدر الموارد، احترام القانون بكل صرامة، وأخيراً أن يقر كل مسئول بمصدر ثرواته، وأن يشجع الإبلاغ عن حالات الفساد.

هذا البديل الثالث يتطلب وجود جبهة واضحة تضم إدارة قومية للجبهة، وتشرف هذه الإدارة على لجان خمس تعمل في هذه القطاعات، وتقدم لرئيس الدولة ملاحظاتها وتوصياتها في هذه القطاعات، كما تقدم ترشيحات متعددة للمنصب القيادى بمعايير واضحة تستبعد تماماً المعايير الأمنية. هذه الجبهة لا تستبعد أحداً، ولذلك لا تميز بين معارضة رسمية وغير رسمية، حزبية أو غير حزبية، مشروعة أو غير مشروعة، فمصر بحاجة الآن إلى حشد قواها للانتقال إلى الحكم الصالح الفعال الذي يفضى إلى الحكم الديمقراطى الحقيقى. ولا يفيد مطلقاً التقليل من شأن قوة سياسية معينة أو انتقاد الأحزاب، فكلها يعمل في إطار الحراك الاجتماعى الذي تعرفه مصر الأن. صحيح أن الرئيس مبارك قادرا على إحداث هذه التحولات ونحن نفضل أن نساعده في ذلك وأن نتحدث معه وليس في مواجهته، إلا أنه يبدو أن هذا الخيار بهذا الشكل أصبح عند الكثيرين أمرا مثاليا.

وحتى لو رفض الرئيس مبارك التخلى عن الحزب الوطنى، وأنه قطعاً سوف يحصل على ولاية سادسة قصرت أم اكتملت لعدم ملاءمة ظروف تقديم مرشحين منافسين، وليس بسبب عقم المجتمع المصري، فإن تشكيل هذه الجبهة وتعاونها في هذه القطاعات الخمس الحيوية مع نظام الرئيس مبارك دون الهجوم عليه أو تخوينه أو تكفيره سوف يحقق السيناريو المطلوب بالتدريج، لأن مربط الفرس هو الانهيار الناجم عن هدر الموارد والفساد وسوء الإدراة. ونحن في مرحلة لا تحتمل الحديث عن محاسبة أحد، ولنتخذ من تجربة مانديلا في جنوب أفريقيا مثلاً للنظر إلى المستقبل. إن أخطر ما يحصن النظام المطلوب تغييره هو نقده من مجموعات لا تملك قوة التغيير، بينما يسعى النظام جاهداً إلى التحصن

والاستقواء بإفراغ هذه المجموعات من عقولها المفكرة، واستنزاف هذه العقول باستدراجها إلى حصونه مقابل فتات يلقى لها فينقلب دورها من عقل يقود الأمة في مواجهة تحديات الداخل والخارج، إلى عقل يضلل الأمة ويكرس تخلفها ويمعن في طعنها وتعقيد مشكلاتها، رغم أن هذه العقول ذاتها، في مناخ مختلف، تستطيع أن تقود مصر إلى مكانها ومكانتها اللائقة بين أمم العالم. لقد أفرز الوضع الراهن في مصر شعوراً بالفردية المفرطة والحسابات الانتهازية، التي جعلت مصر جزراً منعزلة، وكانت مصر الوطن هي ضحية أبنائها. إن مصر القوية الغنية العامرة مطلوبة حتى مع درجات من الفساد الذي يتحمله جسدها القوى، والذى خارت قواه بسبب الارتفاع المخيف في معدل نهبها وفسادها.

لا أظن أننا في مصر بحاجة إلى نظريات وفلسفات وسفسطة بيزنطية، ما دام أن الكل مجمع على أن مصر تعانى أزمة قاتلة، والحل في تقديرى بإنشاء هذه الجبهة الوطنية حتى لو لم يعترف النظام بأن مصر عانت في عهده، وظهرت عليها أعراض معاناة عصور سابقة عليه، ولن يجدى أن يتحدث النظام عن ازدهار موهوم لجثة أصبح مرضها حديث العالم، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة وإسرائيل ليس حباً في مصر، ولكنه قلق على ما يؤدى إليه سقوط مصر من آثار على مصالح البلدين.

إن إنشاء هذه الجبهة الوطنية يمكن أن يبدا بالقوى الوطنية التي تتفق على تشريح موحد للمشكلة المصرية كما تراها، وليس في الحديث عن ذلك تجريح لمصرنا الحبيبة، أو إفشاء لأسرار لا يجوز أن يعرفها الغرباء، وهم في الواقع يعرفون منها أكثر مما يعرف أبناؤها. أما في المرحلة الثانية، فإن هذه الجبهة يمكن أن تضم عناصر من النظام تدرك أن الهدف ليس محاربة النظام بالقطع، وأنما الهدف هو إنقاذ مصر من أزمتها الراهنة.